الأنباء
الأحد 18 نوفمبر 2012

العيد الوطني الـ 42 لسلطنة عمان

خطط التنمية غيّرت وجه الحياة والمراسيم السامية فعّلت الأداء الحكومي ورفعت المستوى المعيشي

18 نوفمبر.. شمس النهضة العمانية تشرق على أبناء السلطنة

مع اطلالة يوم الـ 18 من نوفمبر تتجدد فرحة العمانيين بعيدهم الوطني. ذلك اليوم الأغر الذي أشرقت فيه شمس النهضة العمانية الحديثة على ربوع السلطنة فشرعت باب النهضة للعبور الى عصر التنمية والاستقرار والسير في ركب الحضارة العالمية.

وتحتفل عمان هذا العام بعيدها الـ 42 وهي مصممة على مواصلة مسيرة البناء والنهضة الحديثة بخطواتها الوثابة محافظة على قوة الانطلاق نحو غاياتها المنشودة، وفي مقدمتها التنمية والازدهار، والسعادة للمواطن العماني، معززة بتلاحم وطني بين السلطان قابوس وأبنائه العمانيين على امتداد الوطن.

وبالإرادة والطموح تدخل مسيرة التنمية والبناء في سلطنة عمان مرحلة جديدة نحو مزيد من تطوير مؤسسات الدولة العصرية، لتفي بمتطلبات التقدم الاقتصادي والاجتماعي المتواصل، متجاوبة مع تطلعات وطموحات المواطن العماني في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وهو ما جعل السلطنة نموذجا يشار إليه على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وقد أشاد السلطان قابوس بن سعيد في كلمة افتتاحه مجلس عمان قبل أيام بالوعي والثقافة والإدراك الذي يتمتع به العمانيون في تعاملهم مع مختلف الآراء والحوارات والنقاشات التي تنشد مصلحة البلاد والمواطنين.

وشدد على ضرورة تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية في كل مناطق السلطنة من خلال انشاء بنية أساسية قوية ترتكز عليها خطط التنمية وبرامجها خاصة في مجالات التعليم والصحة والتدريب والتأهيل وايجاد فرص العمل المتنوعة.

وقال في هذا السياق «من دون هذه البنية الأساسية لم يكن بالإمكان ان تصل التنمية البشرية والاجتماعية الى التجمعات السكانية في المدن والقرى والسهول والجبال والأودية والصحاري الواسعة».

وأوضح السلطان قابوس ان خطط التنمية السابقة تمكنت على الرغم من اتساع ارجاء عمان وصعوبة تضاريسها الجغرافية، من انجاز الكثير في هذا المضمار الأمر الذي غير وجه الحياة في السلطنة وسهل تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والبشرية وتوصيل الخدمات بشتى صنوفها وأنواعها الى المواطنين العمانيين حيثما كانوا وأينما حلوا.

ووصف السلطان قابوس في خطابه تجربة الشورى في السلطنة بأنها «ناجحة ومنسجمة مع مراحل النهضة ومتفقة مع قيم المجتمع ومبادئه متطلعة الى بناء الانسان الواعي لحقوقه وواجباته المعبر عن آرائه وأفكاره بالكلمة الطيبة والمنطق السليم والحكمة المستندة الى النظرة الصائبة للأمور».

ووجه السلطان قابوس الحكومة الى التركيز في خططها المستقبلية على التنمية الاجتماعية خاصة في جوانبها المتعلقة بمعيشة المواطن وذلك بإتاحة المزيد من فرص العمل وبرامج التدريب والتأهيل ورفع الكفاءة الإنتاجية والتطوير العلمي والثقافي والمعرفي.

وبذلك فإن سلطان عمان قابوس بن سعيد رسم خطة مستقبلية لتكمل السلطنة مسيرتها التنموية وفق النهج الذي اختارته عمان لتنفيذ سياستها نحو تطبيق كامل للعملية الديموقراطية.

وأشاد بتجربة الشورى العمانية بما يستجيب لحاجات المجتمع ويواكب تطلعاته إلى مزيد من الإسهام والمشاركة في صنع القرارات المناسبة التي تخدم المصلحة العليا للوطن والمواطنين ضمن رؤية مستقبلية واعية وخطوات تنفيذية واعدة.

إن الدلالات والمضامين التي حفل بها خطاب السلطان قابوس أمام أعضاء مجلس عمان ما هي إلا امتداد للثوابت التي نشأت وتسير عليها دولة المؤسسات والقانون والشراكة الفاعلة في صناعة القرار.

وعلى مدار سنوات النهضة العمانية الحديثة، وفي كل خطواتها واهتماماتها، يتبوأ الإنسان العماني المكانة الأبرز في خطط التنمية وأهدافها. وقد هيئت له كل السبل والظروف، وتوافرت له الفرص لتأكيد ذاته وبناء قدراته العلمية والعملية ومهاراته الفنية وخبراته التقنية، بما يمكنه الارتقاء بحركة التنمية ودفعها خطوات متقدمة.

فبناء الإنسان العماني كان الركيزة الأساسية التي قامت بها ولأجلها التنمية الشاملة في السلطنة، حيث أكد السلطان قابوس منذ بداية نهضة بلاده على ان المواطن العماني هدف التنمية وغايتها، وترجمة لهذا التوجه سعت الخطط والبرامج التنموية إلى الاهتمام بالإنسان العماني وتنميته وتطوير قدراته وإمكاناته، فالعنصر البشري كما أكد سلطان عمان هو (صانع الحضارات وباني النهضات، لذا فإننا لا نألو جهدا ولن نألو جهدا في توفير كل ما من شأنه تنمية مواردنا البشرية وصقلها وتدريبها وتهيئة فرص العلم لها بما يمكنها من التوجه إلى كسب المعرفة المفيدة والخبرة المطلوبة والمهارات الفنية اللازمة التي يتطلبها سوق العمل وتحتاج إليها برامج التنمية المستدامة في ميادينها المتنوعة).

وقد شكل العام 2011م نقطة مهمة، باعتباره العام الأول في الخطة الخمسية الثامنة (2011 ـ 2015م) التي تشكل البرنامج التنفيذي الرابع لاستراتيجية التنمية الثانية طويلة المدى، كما شكل علامة مهمة نتيجة المراسيم والأوامر السلطانية التي شملت مختلف القطاعات والفئات من أبناء عمان، مما كان لها الأثر الكبير والدور البالغ في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية في السلطنة خطوات تعزز حاضرا مزدهرا ومستقبلا مشرقا ينعم فيه العماني بحياة أفضل ووضع معيشي كريم، ولعله من الأهمية بمكان الاشارة باختصار على سبيل المثال لا الحصر، إلى مجموعة من الأوامر والمراسيم التي أصدرها السلطان قابوس، لتفعيل الأداء الحكومي ورفع مستوى معيشة المواطن، وللانطلاق بخطى واثقة نحو مزيد من التقدم والازدهار:

- أصدر السلطان قابوس المرسوم السلطاني رقم 2011/39 بمنح مجلس عمان الصلاحيات التشريعية والرقابية وفقا لما يبينه النظام الأساسي للدولة والقوانين النافذة. وقضت المادة الثانية من المرسوم الصادر يوم 2011/3/13 بتشكيل لجنة فنية بأمر سلطاني من المختصين لوضع مشروع تعديل للنظام الأساسي للدولة بما يحقق ذلك، على أن ترفع اللجنة تقريرها إلى السلطان في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ صدور الأمر بتشكيلها.
- توظيف 50 ألف مواطن ومواطنة من الباحثين عن عمل، على أن يتم استيعاب 35 ألفا في المؤسسات العسكرية والأمنية والحكومية و15 ألفا في تخصصات ومهن مختلفة في القطاع الخاص.
- منح 150 ريالا عمانيا شهريا لكل باحث عن عمل مسجل لدى وزارة القوى العاملة إلى أن يجد عملا. ولمدة ستة أشهر يتم خلالها عرض ثلاث فرص على الباحث عن عمل ليستقر في احدها. وذلك وفق الضوابط والاجراءات التي تحددت في هذا المجال، وبدأ التنفيذ اعتبارا من أول ابريل 2011م.
- أوامر سامية بأن يكون هناك عدد من الوزراء من اعضاء مجلس الشورى. وقد تم تطبيق ذلك بالفعل ضمن التشكيل الوزاري الجديد الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2011/31 الصادر في 2011/3/7م.
- تعزيز دور جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة برفده بأعضاء من مجلس عمان، وصدر مرسوم سلطاني رقم (2011/27) في شأن تعديل مسمى جهاز الرقابة المالية للدولة وتوسيع اختصاصاته.
- انشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك وصدر المرسوم السلطاني رقم 2011/26 بإنشاء الهيئة كما صدر المرسوم السلطاني رقم 2011/53 بنظام الهيئة العامة لحماية المستهلك.
- واستمرارا لعمليات التطوير والتحديث للتعليم بكل مراحله، وزيادة فرص التعليم العالي امام الشباب، خاصة في المجالات والتخصصات التي تزداد الحاجة إليها في السنوات القادمة، وجه سلطان عمان خلال ترؤسه لاجتماع مجلس الوزراء يوم 2011/5/2 بإنشاء جامعة حكومية تركز على التخصصات العلمية، على أن يقوم مجلس الوزراء بإعداد ما يلزم من دراسة في هذا الشأن.
- تخصيص 100 مليون ريال عماني لبرنامج تنمية الموارد البشرية خلال خطة التنمية الخمسية الثامنة (2011 ـ 2015) يتم من خلاله تخصيص 1000 منحة خارجية للدراسات العليا والتخصصية في المجالات التي تحتاجها الدولة.
- رفع الحد الأدنى لأجور القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص ليصبح بإجمالي 200 ريال عماني شهريا. وتتولى وزارة القوى العاملة متابعة تنفيذ القرار.

بالإرادة والطموح تدخل مسيرة التنمية والبناء في سلطنة عمان مرحلة جديدة نحو مزيد من تطوير مؤسسات الدولة العصرية

سلطان عمان قابوس بن سعيد رسم خطة مستقبلية لتكمل السلطنة مسيرتها التنموية وفق النهج الذي اختارته عمان لتنفيذ سياستها نحو تطبيق كامل للعملية الديموقراطية

جلالة السلطان قابوس بن سعيد

النظام الأساسي

ان النظام الأساسي للدولة كفل حرية العبادة وإقامة الشعائر الدينية للمقيمين على أرض السلطنة، فقد نصت المادة (28) منه على أن «حرية القيام بالشعائر الدينية طبقا للعادات المرعية مصونة، على الا يخل ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب».

كما ان قانون الأحوال الشخصية العماني كفل لغير المسلمين من المقيمين على أرض السلطنة حق تطبيق الأحكام الخاصة بهم، بما لا يتنافى مع التقاليد العمانية، وذلك وفقا للمادة (282) من القانون. ومن المعروف أنه تتوافر دور العبادة الخاصة بالديانات الأخرى تيسيرا على غير المسلمين لإقامة شعائرهم الدينية بحرية واطمئنان وفي حماية القانون.

وجدير بالذكر ان التقرير السنوي للحريات الدينية في العالم لعام 2010م الذي أصدرته وزارة الخارجية الأميركية اشاد بدور السلطنة وجهودها في مجال ترسيخ قيم الحوار والتسامح والاعتدال بين الأديان والثقافات في السلطنة وخارجها، كما ابرز التقرير دور جلالة السلطان في هذا المجال، وإنشاء «كرسي السلطان قابوس للديانات السماوية والقيم المشتركة» بجامعة كامبردج في مجال الحوار بين اتباع الديانات.

العلاقات الخارجية .. لا ضرر ولا ضرار

ان الدبلوماسية العمانية تحرص في الحاضر والمستقبل على صداقة العالم وزرع العلاقات الحسنة والمتكافئة مع كل دولة تخطو خطوات ايجابية على طريق التعاون معها بشكل خاص، والالتزام بالمواثيق الدولية ومبادئ الأمم المتحدة في سبيل تحقيق التقدم والتطور وتثبيت دعائم الاستقرار العالمي، ومن هنا فإن تفاعل السياسة الخارجية العمانية تجاه كل الأحداث التي مرت وتمر بالمنطقة والعالم حصيف وواع، إذ لم تسمح للأحداث حتى في أقصى لحظات استعارها ان تؤثر عليها، وهذه السياسة الخارجية مرتكزة على الحكمة والتعقل والهدوء والاتزان.

على امتداد السنوات السابقة قدمت السلطنة وعلى العديد من المستويات.. نموذجا يحتذى به في علاقتها مع الأشقاء والأصدقاء، وتجلى ذلك في إدارتها لهذه العلاقات على مبدأ «لا ضرر ولا ضرار». والرغبة الحقيقية في تحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة، والحوار الايجابي كسبيل للوصول الى أقصى درجة ممكنة من الاتفاق، وتجاوز أي خلافات، وتوظيف العلاقات الخارجية لخدمة التنمية الوطنية وكان لذلك تقديره الواسع على كل المستويات للسلطان قابوس وعلى امتداد العالم رسميا وشعبيا، واستطاعت السياسة الخارجية العمانية مواجهة تقلبات المحيط الاقليمي والدولي والتعامل معها بثقة وفاعلية، كما شكلت اعتبارات المصالح الاقتصادية- إلى جانب الاعتبارات الأخرى- دورا متزايد الأهمية في تطبيق هذه المبادئ وإرساء علاقات السلطنة مع الدول الأخرى على قواعد تخدم المصالح المشتركة.

وشكل السلام كقيمة عليا لدى السلطان قابوس، محور السياسات العمانية على المستويات المختلفة خليجيا وإقليميا ودوليا دون تفريط أو افراط وامتلكت السلطنة.

لذا، فإن السلطنة حصلت على المركز 41 عالميا في مؤشر السلام العالمي لعام 2011 الذي أصدره معهد الاقتصاد والسلام الذي يتخذ من مدينة سيدني الاسترالية مقرا له ونشره على موقعه الالكتروني، ووضع المؤشر السلطنة ضمن قائمة الدول التي تتمتع بدرجة عالية من السلام وتصدرته أيسلندا يليها نيوزيلندا ثم اليابان، وقد احتلت المركز الرابع عربيا، وأشار الى أن العالم أصبح أقل سلما للعام الثالث على التوالي بسبب تزايد الهجمات الارهابية في 29 دولة واندلاع الاحتجاجات العنيفة في أكثر من 33 دولة حول العالم.

وأكدت السلطنة خلال مشاركتها في اجتماعات الدورة الحادية والثلاثين لقمة دول مجلس التعاون في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة أن مسيرة مجلس التعاون الخليجي قد حققت العديد من الإنجازات في مجالات تطوير التعاون وإقامة المشاريع وتعزيز العلاقات مع المجموعات والتكتلات الدولية، مما يؤكد الرغبة الصادقة في دعم مسيرة التعاون بين دول المنطقة.

العملية التعليمية

وتولي سلطنة عمان اهتماما خاصا بتطوير العملية التعليمية بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى. كما تولي الموارد البشرية اهتماما كبيرا. ولذلك تنوعت الخطط والبرامج لتأهيل الكوادر العمانية في المجالات الفنية والإدارية

عمان الاصالة

احتفالات تعم «السلطنة» وتدشين مشاريع تنموية عديدة

أنجزت اللجنة العليا للاحتفالات بالعيد الوطني الثاني والأربعين المجيد 2012م استعداداتها للاحتفال بهذه المناسبة الوطنية الغالية التي يقودها باني نهضة عمان الحديثة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد .

وبرنامج الاحتفال هذا العام يتضمن إقامة عرض عسكري تحت رعاية السلطان قابوس وإطلاق الألعاب النارية في محافظتي مسقط وظفار .

وبهذه المناسبة سيتم افتتاح عدد من المشاريع التنموية في القطاعين العام والخاص في مختلف محافظات السلطنة .

وفيما يتصل باحتفالات المحافظات فإن برنامج الاحتفالات سيتضمن إقامة كل محافظة حفل استقبال بهذه المناسبة المجيدة.

ميناء السلطان قابوس

تتضمن الخطة الخمسية الثامنة (2011 ـ 2015) تنفيذ عدد من المشروعات في قطاع الموانئ البحرية تتضمن استكمال البنية الأساسية وأرصفة المواد السائلة والسائبة والأعمال المرتبطة بميناء الدقم بتكلفة 216 مليون ريال عماني، وإنشاء الأرصفة (7 و8 و9) بميناء صلالة بتكلفة 184,1 مليون ريال عماني، وإنشاء موانئ وتسهيلات، للعبارات السريعة في صلالة، وحاسك، والشويمية، والحلانيات، وشنه، ومصيرة بتكلفة 63 مليون ريال عماني، وتنفيذ مرفأ بحري مع شبكة طرق ورصيف عائم بجزر الحلانيات بمحافظة ظفار بتكلفة 39 مليون ريال عماني ويعد ميناء السلطان قابوس من أهم الموانئ في السلطنة، وقد تقرر في 16 يوليو 2011م، بناء على توجيهات السلطان قابوس بتحويله من ميناء تجاري إلى ميناء سياحي بالكامل ونقل جميع أنشطة الاستيراد والتصدير التجارية (البضائع العامة والحاويات) إلى ميناء صحار الصناعي، ويحظى ميناء صلالة بأهمية كبيرة نظرا لقربه من مسار الخطوط الملاحية للتجارة العالمية الأمر الذي يمكن معه استغلال الفرص التي يتيحها هذا الموقع لتعزيز المكانة التجارية للسلطنة، كما يعد أحد الموانئ الرئيسية لتبادل الحاويات.

أحد الاسواق الشعبية في السلطنة

الصناعة عماد الاقتصاد

العيد الوطني الـ 42 لسلطنة عمان

النظام الأساسي يكفل حرية الرأي والتعبير والعبادة

بناء الإنسان العماني ركيزة التنمية وهدفها الأساسي

مدينة صلالة وجه باسم بعطايا النهضة الحديثة

المرأة العمانية شريك البناء

الجيش السلطاني .. كفاءة وبسالة وإقدام

السلطنة تعكس نمواً ملحوظا في أداء القطاع الخاص والاقتصاد عموما

الإعلام العماني استطاع مواكبة التطور الكبير في البلاد والتحول إلى صرح من صروح التنمية الوطنية

انطلاقا من أهمية الموارد البشرية في النهـوض بالعمـل التربوي بشكل عام، وبلغ عدد الطلبة في مختلف مدارس محافظات ومناطق السلطنة للعام الدراسي 2011/2010م التعليمية بما فيها المدارس الخاصة ومـدارس التربيـة الخاصة بلغ 588940 طالبا وطالبة، فيما بلغ عدد المدارس الحكومية والخاصة 1430 مدرسة، وعدد المعلمين وصل إلى 50579 معلما ومعلمة.

التنمية البشرية

وحصلت السلطنة على المركز 89 عالميا في مؤشر التنمية البشرية لعام 2011 الـذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الانمائي ونشره على موقعه الالكتروني، حيث حصلت السلطنة على 705٪ نقطة، وصنفت السـلطنة ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وجاءت عربيا في المركـز الثامن، وصدر تقريـر العـام 2011 تحت عنوان «الاستدامة والانصاف.. مستقبل أفضل للجميع». وحصلت السلطنة على المركز الـ 28 دوليا في تقرير الحريـة الاقتصادية للعام 2011م لتصنف بذلك ضمن أفضل ثلاثين دولة تتمتع بالحرية الاقتصادية على مستوى العالم جاء ذلك خلال تدشـين معهد «فريزر للبحوث» لتقرير الحرية الاقتصادية الذي يصدر سنويا بالتعاون مع العديد من مؤسسـات البحوث الدولية المستقلة حول العالم.

وقد حازت السلطنة المرتبة 16 عالميا في مؤشر الإطار المؤسسي كما حققت المركز 3 عالميا في المناخ الاقتصادي العام والمرتبة 28 في البنية الأساسـية، فيما حصلت على المرتبة 23 فيما يتعلق بكفاءة الأسواق للعام 2011، وحققت مركزا متقدما في الجاهزية التقنية، ويظهر التقرير أيضا أن السلطنة حققت المرتبة 32 عالميا من بين 142 دولة شملها التقرير.

نمو القطاع الخاص

وبذلك فإن السلطنة وفي ظل ما تعرضه المؤشرات الحديثة لتقرير التنافسـية العالمي وما يواجهه الاقتصـاد العالمـي تعكس نموا ملحوظا في أداء القطاع الخاص على وجه الخصوص وأداء الاقتصاد عموما..

الطرق والنقل

وأولت السلطنة شبكة الطرق أهمية بالغـة انطلاقا من دورها الأساسـي والحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل تنقل السـكان وانسـياب حركة البضائع بين مختلف المدن والقرى وربط المراكز الحضرية ببعضها البعض، وأدى هـذا الاهتمام إلى ارتفاع أطوال الطرق الإسـفلتية التي تم تنفيذها بنهاية عام 2010م إلى نحو 11859 كيلومترا.

وتنفذ السـلطنة حاليا عددا مـن المشـروعات الجديـدة في قطاع النقل الجوي وذلك لمواكبة التطور الاقتصـادي والصناعي الذي تشهده البلاد وجعل السلطنة مقصدا للسياح وتسهيلا للحركة الجويـة من وإلـى مختلف دول العالم بالإضافة إلى تسهيل تنقل المواطنين عبـر الرحلات الجوية بين المحافظات، وتشمل المشروعات الجديـدة إنشـاء مطار مسـقط الدولـي ومطار صلالة الجديدين ومطارات أخرى في كل من: رأس الحد، والدقم، وصحار، وأدم، وقد بلغت الاعتمادات المالية لإنشـاء مطاري مسـقط الدولي وصلالة 2,3 مليار ريـال عماني في حين بلغت الاعتمادات لإنشاء المطارات الإقليمية 525,7 مليون ريال موزعة على الخطتين الخمسيتين السابعة والثامنة. أما مطار صلالة فتبلغ طاقته الاسـتيعابية حاليا 650 ألف مسافر سنويا وسترتفع إلى مليوني مسافر عند إنشاء المطار الجديـد لتصل مسـتقبلا إلى 10 ملايين مسافر، والى جانب مطاري مسقط وصلالة يجري العمل في إنشاء مطارات داخلية في صحار ورأس الحد والدقـم. وأدم، ومن المتوقع انجـاز العمل فيها خلال عام 2013.

نقل النفط

وتمكنت الشركة العمانية للنقل البحري التي تعمل في مجال نقل النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والبتروكيماويات ونحوها خلال الأعوام السـتة الماضية من بناء أسطول يتألف من 42 ناقلة متعددة الاستخدامات منها 27 ناقلة مشغلة و23 ناقلة مملوكة للشركة العمانية للنقل البحري و4 ناقلات مستأجرة ومعاد تشغيلها في السوق المحلية والعالميـة وبقدرة اسـتيعابية تصل إلى 3,4 ملايين طن تقريبا من مشتقات النفط الخام والغاز الطبيعي المسـال ومشتقاتها من البتروكيماويات.

ويخطو التعليـم العالي في السلطنة خطوات ثابتة نحو ايجاد قاعدة متينة للأجيال القادمة.

ونجـح القطـاع الصحي في السـلطنة من خلال مؤسسـاته المنتشرة في جميع أرجاء السلطنة في أن يوفـر كل خدمات الرعاية الصحيـة الأساسـية للمواطن العماني. وحظي قطاع الاسـكان باهتمام متزايد من قبل الحكومة وذلـك من خلال وضع الأسـس والقوانـين التـي توفـر البيئة العمرانية المناسـبة والمسـكن الملائم.

كما أعطى المجال البيئي أولوية خاصة واهتماما مميزا يعكس رؤية حكومة السـلطان بأهمية حماية البيئة من التلوث وصون مواردها الطبيعية. وحظي قطاع الزراعة بقدر كبير من اهتمام الدولة لأهمية هذا القطاع ودوره البارز في توفير الغذاء للمواطن العماني. كما تمثل الثروة السمكية في السلطنة أهمية كبيرة في القطاع الوطني.

أما الأمـن والاسـتقرار فهما مطلبـان أساسـيان باعتبار أن استقرار الدولة وتمتعها بالمظلة الأمنية هما الركيزتان الأساسيتان للتنمية الشاملة في جميع الأنشطة تحقيقا للتقدم والازدهار.

يواكب هذه النهضة الشاملة في سلطنة عمان إعلام يحرص على ان يكون وجها من الوجوه المضيئة لمسيرة الخير على أرض عمان.

وعلى رغم أنه لم تكن أي وسائل اعلامية قبل النهضة الحديثة فقد اسـتطاع الاعلام العماني وخلال سنوات معدودة أن يواكب التطور الكبير في البلاد وان يتحول الى صرح من صروح التنمية الوطنية التي تحقق التواصل الدائم والمستمر بـين المواطن ومحيطـه العربي والاقليمي والدولي بعيدا عن المبالغة والتهويل، وفي اطار يتحرى الدقة والموضوعية بالتعريف بما يجري من جهود وطنية في الداخل وفي نقل ما يدور من احداث وتطورات على امتداد العالم، حيث يشـكل الاعلام العماني جسرا للتواصل ويدا ممـدودة بالصداقة لمختلف الدول والشعوب الأخرى التي تبادل السلطنة المواقف نفسها، وما يحقق التفاعل الحضاري مع الآخرين.

ويحرص الاعلاميون العمانيون علـى تعميـق السـمات المميزة للشخصية العمانية ثقافة وحضارة وانتماء، وبما يحقق تفهم المواطن لأبعاد الرؤيـة العمانية وتفاعله الايجابي معها، ومشاركته في انجاز مقاصدها وسعيه للاستفادة من الفرص التي تتيحها.

ومن المعلوم أن النظام الأساسي للدولة أكد على أن «حرية الرأي والتعبير عنه بالقـول والكتابة وسائر وسـائل التعبير مكفولة في حدود القانون».

وتأخذ الثقافة والفنون دورا محوريـا فـي مسـيرة التنمية العمانيـة، فالثقافـة هي ركيزة اساسية في بناء الانسان، وتقوم فلسفة الثقافة العمانية الحديثة على احياء المـوروث الحضاري لعمان والحفاظ عليه مع تطويره بما يتناغم مع العصر، وذلك في جميع مناحي الحياة من موسيقى وأدب وشعر وتشكيل وعمارة.. الخ. ويصب البعد التنموي في الاهتمام بالثقافة والتراث في ترسيخ مفهوم الهوية وفكر المواطنة، وفتح مساحة التنوير لاسيما في مجال الفنون الحديثة التي لم تكن معروفة في الماضي.

بقلم: السفير العماني في الكويت
الشيخ سالم بن سهيل المعشني

الترابط الوثيق بين الشعب العماني والقائد شكل حجر الزاوية وعنصر القوة في دفع جهود التنمية والبناء

تحتفل سلطنة عُمان هذه الايام بعيدها الوطني الثاني والأربعين المجيد كعادتها سنويا، حيث تكتسي عُماننا الغالية في الثامن عشر من نوفمبر من كل عام على امتداد أرضها المعطاء بمختلف مظاهر البهجة والسرور، وتعد هذه المناسبة العزيزة على قلوب العُمانيين جميعا من المناسبات الخالدة والمشرقة التي هي محل فخر واعتزاز لكل مواطن أينما كان.

وانطلاقا من موقعنا هذا في بلدنا الشقيق الكويت العزيزة ننتهز هذه المناسبة الغالية علينا جميعا، لنتشرف برفع أسمى آيات التهاني والتبريكات الى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه باني نهضة عمان الحديثة ورمز عزتها وكرامتها، متضرعين الى الله جلت قدرته أن يعيد هذه المناسبة على جلالته أعواما عديدة وأزمنة مديدة بموفور الصحة والعافية والعمر المديد وعلى الشعب العماني الأبي بمزيد من الازدهار والسؤدد. وحري بنا في هذه المناسبة الطيبة أن نعتز بما تم تحقيقه من إنجازات، ففي الوقت الذي مثل فيه بزوغ شمس النهضة العمانية الحديثة بقيادة جلالته ـ حفظه الله ورعاه ـ نقطة تحول في التاريخ العماني الحديث انطلق منها العمانيون بقيادته الرشيدة الى اللحاق بركب التطور والتقدم الانساني، فإنه لا يخفى على كل متابع ومهتم بالشأن العماني أن تاريخ السلطنة العريق مر بسلسلة متصلة الحلقات أسوة بتاريخ الأمم والشعوب ذات الحضارة والدور التاريخي الذي يمر بمراحل مختلفة.

وإذ يزهو العمانيون اليوم بحصاد ما تحقق على أرضهم الطيبة خلال اثنين وأربعين عاما مجسدين ما لديهم من موروث تاريخي وحضاري مشرف يزداد إشراقا عاما بعد عام ليوثق حقيقة هذا الشعب الاصيل الذي يمتلك عزيمة صادقة وإرادة صلبة وهمة عالية تعبر بكل شفافية عن طبيعة العلاقة الوثيقة والخاصة التي تربطه بقائده الملهم والتي من أهم معطياتها أنها تحمل كل الولاء والمودة والاخلاص كأحد أبرز مرتكزات الاستقرار والتنمية للمجتمع، حيث تعد قناعة المواطن برؤية القائد واستعداده للعمل وفق هذه الرؤية واحدة من أقوى دعائم وأسس النجاح والتطور في أي مجتمع وهو ما يتمتع به المجتمع العماني بفضل الله وكرمه، فعلى امتداد السنوات الاثنتين والاربعين الماضية شكل الترابط الوثيق بين القائد والشعب حجر الزاوية وعنصر القوة في دفع جهود التنمية والبناء، ذلك ان حكومة جلالة السلطان المعظم، حفظه الله ورعاه، لم تدخر وسعا في العمل من أجل خدمة المواطنين وتطوير قدراتهم وخبراتهم ومهاراتهم، وإتاحة المزيد من فرص العمل أمامهم في مختلف المجالات باعتبارهم أغلى ثروات الوطن.

ولما كانت المنجزات الملموسة على أرض الواقع تعبر عن نفسها في تواصل مستمر وبما يضفي على السياسة الداخلية للسلطنة الإشراقة التي تستحق، فإننا والحمد لله نعتز بدخول مسيرة التنمية مرحلة جديدة نحو مزيد من تطوير مؤسسات الدولة العصرية وعلى مختلف الصعد وفي شتى الميادين، لاسيما على الصعيد السياسي والبرلماني انطلاقا من النهج المتدرج والمتبع فيما يتصل بالمشاركة في صنع القرار بين القيادة والشعب والذي طالما لمس المواطن العماني الاثر الايجابي الفعال له سواء من خلال الجولات السنوية التي اعتاد جلال السلطان المعظم، حفظه الله ورعاه، على القيام بها والتي تشمل كل ربوع السلطنة، وذلك بهدف تبادل الآراء وسماع المقترحات الشعبية، أو من خلال تطوير مؤسسات الدولة العصرية الحديثة، حيث التنسيق والتكامل القوي بين مؤسسات الدولة المختلفة، وخاصة بين السلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء وبين المؤسسات البرلمانية الممثلة في «مجلس عُمان» الذي يضم كلا من «مجلس الدولة المُعين» و«مجلس الشورى المنتخب» والذي تم منحه صلاحيات موسعة عام 2011 في المجالين التشريعي والرقابي مما جعله أكثر قدرة على التعبير عن تطلعات المواطنين واتاحة الفرصة أمامهم لمشاركة أوسع وأعمق في عملية صنع القرار مما يعد رافدا حيويا للمشاركة الوطنية.

ومما له دلالة في هذا المجال أن جلالة القائد المفدى أكد في كلمته السامية خلال ترؤسه الانعقاد السنوي لمجلس عُمان 2012م بأن «تجربة الشورى العمانية ناجحة ومنسجمة مع مراحل النهضة ومتفقة مع قيم المجتمع» كما شدد قائلا «لقد أثبت العمانيون خلال الحقبة المنصرمة أنهم يتمتعون بمستوى جيد من الوعي والثقافة والإدراك والفهم في تعاملهم مع مختلف الآراء والحوارات والنقاشات التي تنشد مصلحة الوطن وأبنائه الأوفياء». كما أشار جلالته في خطابه الى أهمية التنمية ودورها في الارتقاء بالوطن وأبنائه قائلا: «لابد في سبيل تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية من إنشاء بنية أساسية قوية ترتكز عليها خطط التنمية وبرامجها خاصة في مجالات التعليم والصحة والتدريب والتأهيل وإيجاد فرص العمل المتنوعة»، وأوضح جلالته أيده الله أن «التخطيط التنموي الجيد غيّر وجه الحياة في السلطنة وسهّل تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية» وبين كذلك أن «البنية الاساسية لن تتوقف أبدا لأنها عملية مستمرة يحتمها التوسع العمراني ويقتضيها التطور الاجتماعي والاقتصادي وتؤكدها حاجة الانسان الى التواصل والسعي من أجل حياة أفضل»، تلك كانت بعضا من الكلمات المضيئة لجلالته والتي يعتز بها العمانيون أيما اعتزاز، لاسيما أنها تؤكد حرص جلالته ورعايته التي شملت مختلف مناحي الحياة العلمية والثقافية والاجتماعية والصحية والسياسية لجميع فئات المواطنين، لاسيما فئة الشباب كل حسب حاجته وطموحاته العلمية والعملية حين خص الشباب في خطابه بتوجيه سام حول أهمية الانخراط في العمل المفيد الذي من شأنه تحقيق الذات وعدم انتظار العمل الحكومي، مبينا أن «الدولة بأجهزتها المدنية والأمنية والعسكرية ليس بمقدورها أن تظل المصدر الرئيسي للتشغيل، وتلك طاقة لا تملكها ولا تقوى على الاستمرار فيها الى ما لا نهاية» وانه «على المواطنين أن يدركوا أن القطاع الخاص هو المجال الحقيقي للتوظيف على المدى البعيد»، حيث تعد تلك النصيحة الأبوية الكريمة مصارحة مطابقة للواقع من شأنها الارتقاء بوعي المواطن وتحفيزه على بذل المزيد من العطاء للوطن.

كما وجه جلالته حفظه الله الحكومة الى التركيز في خططها المستقبلية على التنمية الاجتماعية، خاصة في جوانبها المتعلقة بمعيشة المواطن، وذلك بإتاحة المزيد من فرص العمل وبرامج التدريب والتأهيل ورفع الكفاءة الإنتاجية والتطوير العلمي والثقافي والمعرفي.

كما حرصت سياستنا الداخلية على إرساء أسس التنمية الشاملة والمستدامة بما في ذلك التنمية البشرية للمواطن وإتاحة الفرصة للمرأة العمانية بأن تقوم بدورها في التنمية والبناء، وتعكس المراكز المتقدمة التي حققتها السلطنة حجم الجهد المبذول في مختلف المجالات والنتائج المثمرة التي حققتها وتقييم العالم لها، فما حققته السلطنة على امتداد العقود الماضية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا بفضل الرؤية الحكيمة لجلالة السلطان حفظه الله ورعاه ظهر جليا من خلال تصنيفات المؤسسات الدولية، حيث حصلت السلطنة على مرتبة متقدمة عالميا في معدل سرعة التنمية البشرية وفي ارتباط التنمية البشرية بعناصر غير العائدات النفطية، وذلك وفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2010.

وفيما يتصل بالسياسة الاقتصادية، انتهجت السلطنة سياسات اقتصادية متوازنة حفاظا على ما تحقق من مكتسبات ودعما للخطط الانمائية في مجالاتها المتعددة لضمان استمرار تنمية الموارد الطبيعية والبشرية ونشر العلم والثقافة والمعرفة في المجتمع وتوفير الأمن والاستقرار بما يكفل العيش الكريم لكل المواطنين ذلك أنها تتمتع بالعديد من المزايا الاستثمارية التي مكنتها من استقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية من بينها الاستقرار السياسي والاقتصادي وتطبيق نظام اقتصادي حر والسماح للأجانب بتملك المشروعات بنسبة تصل الى 100٪ كما سجلت العلاقات العمانية الاقتصادية والتجارية بين السلطنة والدول الاخرى نشاطا واسعا لصالح كل قطاعات الاقتصاد الوطني وهو ما يعود بالخير والفائدة على السلطنة والدول الاخرى والتي ليست وليدة اليوم، بل تعود الى تاريخ عريق وطويل، ونشير هنا الى المتحف البحري لسفينة «جوهرة مسقط» في سنغافورة الذي يعد شاهدا على العلاقات الاقتصادية العمانية مع الدول الأخرى، حيث يعرض المحطات الرئيسية للتجارة قديما ابتداء من الصين ثم ماليزيا وسنغافورة وسريلانكا ثم الهند وصولا الى مسقط ومنها الى القارة الافريقية لما تحتويه من نماذج للبضائع التي كانت تصدر من كل محطة.

وعلى صعيد السياحة، فقد تم اختيار مسقط عاصمة للسياحة العربية للعام 2012 لما تمتلكه السلطنة من معايير استحقت معها هذا التصنيف، ذلك أنها مستوفية المعايير في التاريخ والجغرافيا والبيئة والتنوع الجيولوجي، ناهيك عن أنها إضافة الى ما سبق ذكره تعتبر مؤهلة ولله الحمد لسياحة واعدة لما تنعم به من استقرار وطمأنينة في الأمن والسياسة والتشريع رغم كل ما يحيطها في الإقليم من تحولات وأزمات.

وفي مجال الثقافة، قامت عُمان عبر تاريخها الطويل بأدوار مشهودة في مختلف الميادين الثقافية والحضارية، وتجسيدا لهذا الدور ومن أجل المساهمة في تنمية المفاهيم الثقافية العالمية تم افتتاح «دار الأوبرا السلطانية بمسقط» في أكتوبر 2011 حيث يعد معلما فنيا معماريا بارزا في مجال الموسيقى والمسرح ودار إشعاع ثقافي يؤدي دوره المهم في نشر التراث العالمي وترسيخ مُثل السلم والتعايش والتفاهم بين جميع الأمم والشعوب عبر أنشطة الفنون التي تعبر عن تراث ثقافي وإنساني مشترك.

أما السياسة الخارجية، فقد استطاعت سلطنة عمان ان تبني جسورا من الثقة والمصداقية المرتكزة على الصراحة والوضوح في التعامل مع مختلف المواقف والتطورات الإقليمية والدولية من خلال الالتزام بمبادئ واضحة محددة في علاقاتها مع الجميع خليجيا وعربيا ودوليا، حيث عرفت دائما بانتهاجها سياسة واضحة المعالم تقوم على اساس التعاون مع الجميع وفق مبادئ ثابتة تتمثل في الاحترام المتبادل وتشجيع لغة الحوار ونبذ العنف في معالجة الأمور وصولا الى مجتمعات يسودها التآخي والاستقرار مما يكفل للشعوب الأمن والأمان لمواصلة مسيرتها التنموية وإنجاز أهدافها في التقدم والرخاء، وهي تدعو في سياستها هذه دوما الى التفاهم بين الحضارات، الأمر الذي جعلها تكتسب احترام وتقدير المجتمع الدولي، حيث فازت بالمراكز المتقدمة عالميا في التقارير التي تصدرها المؤسسات العالمية المختصة حول الأمن والسلام والاستقرار وفي تعزيز التفاهم الدولي والصداقة بين الشعوب، وكذلك في التنمية الاجتماعية والحرية الاقتصادية.

وقد أدت ترجمة هذه السياسة عمليا الى بناء صداقات مع مختلف الدول والشعوب في معظم أرجاء العالم بينما كان للعلاقات الأخوية مع الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي نصيبها الأوفر من الاهتمام وهي تسعى دائما لدعم التعاون والعمل المشترك وتهيئة مناخ أفضل لتطوير العلاقات الخليجية ـ الخليجية، والخليجية العربية والإسلامية ومع مختلف دول العالم تحقيقا للمصالح المشتركة والمتبادلة مع دول العالم قاطبة.

وإذا كان لنا ان نتطرق الى العلاقات الثنائية بين السلطنة والكويت الشقيقة فإنه انطلاقا من الحرص الدائم والمستمر من قبل الزعيمين الكبيرين صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه وأخيه حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على بناء علاقة تتميز بالخصوصية قوامها الإخاء والمودة بعيدا عن المجاملات المعتادة بين الدول والشعوب نجد ان هذه العلاقات قد ارتقت الى المستوى المنشود وحققت تطورا لافتا في جميع المجالات ووصلت الى ذروة نشاطها، وذلك بفضل توجيهاتهما السديدة في العمل على كل ما من شأنه تعزيز وتفعيل جميع الجوانب التي تهم البلدين والشعبين الشقيقين، وترسيخا لهذه العلاقة المتميزة فقد شهد العام الحالي زيارات أخوية وخاصة متبادلة بين الزعيمين الكبيرين، حيث قام صاحب الجلالة السلطان المعظم بزيارة أخوية خلال ابريل 2012 استمرت 4 أيام أجرى خلالها مباحثات رسمية مع أخيه حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، الأمر الذي يعد تتويجا لعلاقات أخوية متجذرة منذ القدم بين البلدين الشقيقين، كما قام صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بزيارة خاصة الى سلطنة عمان (محافظة ظفار) خلال شهر أكتوبر من هذا العام 2012.

والمتابع لتلك العلاقات يجد انها أثمرت نسبة عالية من التقارب والتعاون على جميع المستويات وفي جميع المجالات تحت إشراف «اللجنة العمانية ـ الكويتية المشتركة» برئاسة وزيري خارجية البلدين، وتم البدء بتفعيل العديد من الاتفاقيات التي تمت بينهما، حيث تعمل اللجنة المشتركة دائما وبصفة مستمرة على تعزيز العلاقات الثنائية في جميع المجالات التجارية والصناعية والثقافية والعلمية والسياحية وغيرها من المجالات الأخرى ومنها مجال البحث العلمي والتعاون الفني والإعلامي، وفي مجال النفط والغاز وكذلك مجال التنمية الاجتماعية والقوى العاملة ومجالات الخدمة المدنية والتنمية الإدارية والحكومة الإلكترونية، وحماية البيئة البحرية ومكافحة التلوث وحماية الموارد الساحلية.

أخيرا، يشرفني في هذا المقام ان أتوجه بالدعاء الى الله العلي القدير ان يحفظ أوطاننا جميعا وان يحفظ لعمان قائدها المفدى وباني نهضتها الحديثة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، وأن يحفظ الكويت الشقيقة حكومة وشعبا تحت راية أميرها الحكيم حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد وأن ينعم على جميع الشعوب الشقيقة والصديقة بنعمة الأمن والأمان والرخاء الدائم، إنه سميع مجيب الدعاء. وكل عام والجميع بخير.